المبحث الرابع

الاتهام الثالث

نشأة الفرق الإسلامية

زعم معظم المستشرقين أن الخلاف السياسى بين المسلمين، هو الذى أدى إلى نشأة الفرق الإسلامية[1]، خاصة المرجئة[2] والشيعة، وذهبوا إلى القول بأن المسلمين اختلفوا بعد وفاة الرسول ﷺ حول من يخلف الرسول ﷺ فى قيادة هذه الأمة المسلمة، واتخذوا من الخلاف حول الإمامة، بداية لظهور الفرق الإسلامية، وهم يهدفون من وراء ذلك إلى القول بأن ظهور الفكر الإسلامى إنما يرجع للخلاف السياسى، وليس للنظر العقلى للمسلمين.

ويمكن الرد على هؤلاء، بأن الخلاف الذى حدث بعد وفاة الرسول عليه الصلاة والسلام، سرعان ما انتهى واتفق المسلمون على تولية أبى بكر خليفة للمسلمين، ولكن الخلاف الحقيقى بين المسلمين إنما ظهر نتيجة نظرهم العقلى فى النص الدينى منذ زمن الرسول عليه الصلاة والسلام، وقد حذرهم من ذلك مرارًا، وأنه عليه الصلاة والسلام أنبأ بظهور الفرق الإسلامية، وقال: إن المسلمين سيختلفون كما اختلفت اليهود والنصارى من قبل، ومن سياق الحديث نفهم أن هذا الاختلاف سيكون حول المسائل الاعتقادية وليس حول المسائل السياسية ولأن بذور هذا الخلاف ظهرت، والرسول بين المسلمين وعلى رأس أمتهم، وليس ثمة خلاف سياسى.

والحقيقة أن نشأة الفرق الإسلامية لم ترجع بالدرجة الأولى للعوامل السياسية كما زعم المستشرقون، وكما قال بهذا الرأى كثير من مؤرخى الفرق الأقدمين والباحثين المحدثين، إنما كان النظر العقلى وحرية الفكر التى تمتع بها المسلم هى السبب فى نشأة الفرق الإسلامية، وخاصة النظر فى معنى الآيات المتشابهات، وقد بينا كيف انشغل أئمة أهل السنة بالبحث فى مسألة الصفات الإلهية، وكذلك كانت نشأة المعتزلة بسبب البحث فى مسألة صاحب الكبيرة وهل

---

(1) Macdonald. Muslim Theology, P. 23

(٢) أحمد أمين، فجر الإسلام، ص٣٤٥

هو مؤمن أم كافر، وهذه مسائل اعتقادية، وكيف تناول الأشاعرة أصول المعتزلة بالنقد والتمحيص، وأن الخوارج من أمة الإسلام كفروا مرتكب الكبيرة، وحكموا بخلوده فى النار، وقد أدى هذا الموقف المتطرف من الخوارج إلى ظهور فرقة تعتقد على عكس ما اعتقده الخوارج، وتقول أنه لا يضر مع الإيمان معصية كما لا ينفع مع الكفر طاعة، وأن صاحب الكبيرة ليس مخلدًا فى النار، بل يرجأ أمره إلى الله يوم القيامة إن شاء عذبه وإن شاء غفر له. وهى فرقة المرجئة التى ظهرت نتيجة النظر العقلى فى مسائل العقيدة، وقد ذكر الشهرستانى فى كتاب الملل والنحل أربعة معان للإرجاء، فقال: الإرجاء بمعنى التأخير، فيجوز أن يكون إطلاق اسم المرجئة على هذه الفرقة راجعًا إلى أنهم كانوا يؤخرون العمل على النية والعقد، وقيل الإرجاء بمعنى إعطاء الرجاء، فسموا مرجئة لأنهم كانوا يبعثون الرجاء فى الناس بقولهم: لا تضر مع الإيمان معصية كما لا تنفع مع الكفر طاعة، وقيل أنهم سموا مرجئة لأنهم أرجأوا حكم صاحب الكبيرة إلى يوم القيامة، فلا يقضى عليه بحكم ما فى الدنيا، من كونه من أهل الجنة أو من أهل النار، وبذلك يكون المرجئة والخوارج فرقتين متقابلتين، وقيل أنهم نسبوا إلى الإرجاء بمعنى تأخير على رضى الله عنه عن الدرجة الأولى إلى الرابعة فى ترتيب الخلفاء، وبذلك يكون المرجئة والشيعة فرقتين متقابلتين[1] «ولعل هذا القول الأخير جعل الأستاذ أحمد أمين يقول: إن سبب نشأة المرجئة يرجع للخلاف السياسى»، ويقول الأستاذ الدكتور أبو الوفا التفتازانى: «ولعل الرأى الذى شاع أكثر من غيره هو أنهم سموا مرجئة، لأنهم أرجأوا الحكم على صاحب الكبيرة إلى يوم القيامة»[2]، وقد ذهب الإسفراينى إلى الرأى الآخر فقال: إن السبب فى تسميتهم مرجئة إنما يرجع إلى قولهم بأنه لا ينفع مع الكفر طاعة، كما لا يضر مع الإيمان معصية، فالمعاصى عند هؤلاء لا تزيل صفة الإيمان عن مرتكبها، ومن الواضح أن لازم هذا القول فتح

---

(١) الشهرستانى، الملل والنحل، ج١، ص١٣٩.

(٢) د. أبو الوفا التفتازانى، علم الكلام وبعض مشكلاته، سنة ١٩٧٩م.

باب الرجاء أمام العاصى لمغفرة الله وعفوه، وقد يكون هذا هو سبب تسميتهم بالمرجئة[1].

من هذا كله نرى أن أغلب الآراء ترجح القول بأن سبب نشأة المرجئة، يرجع بالدرجة الأولى إلى النظر العقلى فى المسائل الاعتقادية؛ لأنهم كانوا يؤخرون العمل على النية فى الرتبة والاعتقاد، ولأنهم اعتقدوا أنه لا يضر مع الإيمان معصية، كما لا ينفع مع الكفر طاعة، أو قولهم أن الله قد أرجأ تعذيبهم عن المعاصى واحتجوا بقول الله تعالى: ﴿وَآخَرُونَ مُرْجَوْنَ لِأَمْرِ اللَّهِ إِمَّا يُعَذِّبُهُمْ وَإِمَّا يَتُوبُ عَلَيْهِمْ ... ﴿١٠٦﴾﴾ [التوبة].

ويعلل الشيخ محمد أبو زهرة نشأة المرجئة إلى الفتن التى ظهرت فى أواخر عهد عثمان بن عفان، حينما اشتدت أعاصيرها فآثر البعض عن تلك الفتن، عملا بقول الرسول عليه الصلاة والسلام مما رواه أبو بكر عنه أنه قال: «ستكون فتن القاعد فيها خير من الماشى، والماشى فيها خير من الساعى، ألا فإذا نزلت أو وقعت، فمن كان له إبل فليلحق بإبله، ومن كان له غنم فليلحق بغنمه، ومن كان له أرض فليلحق بأرضه، فقال رجل: يا رسول الله من لم تكن له إبل ولا غنم ولا أرض؟ فقال: يعمد إلى سيفه، فيدق على حده بحجر، ثم لينج إن استطاع النجاة[2].

فهذا الجهاد الذى طلبه الرسول ﷺ حين تقوم الفتن التزم به المرجئة وفوضوا الحكم لله فى أمر مرتكب الكبيرة حتى يثأروا بأنفسهم عن الصراع بين الفرق الإسلامية.

والمرجئة أصناف أربعة كما بينها الشهرستانى: مرجئة الخوارج، ومرجئة القدرية، ومرجئة الجبرية، والمرجئة الخالصة.

---

(١) الإسفراينى، التبصير فى الدين، ص٦٠.

(٢) الشهرستانى، الملل والنحل، على هامش الفصل لابن حزم، ج١، ص١٤٤ وما بعدها

ويذكر الشهرستانى أن أول من قال بالإرجاء هو الحسن بن محمد ابن الحنفية، وإن كان لم يؤخر العمل عن الإيمان، بل قال إن أداء الطاعات وترك المعاصى ليس من الإيمان فلا يزول بزوالها. ومن هذا القول نرى أنه لم يذهب مذهب المرجئة من كل وجه. وقيل كذلك أن أول من وضع الإرجاء بالبصرة هو حسان بن دلال المزنى، وقيل أبو سلت السمان المتوفى عام ١٥٢هـ، أى أن الإرجاء نشأ مبكراً جداً، وكانت نشأته نشأة عقائدية فكرية بالدرجة الأولى، وهذا يتضح بجلاء عندما تعرض لفرقة المرجئة الخالصة كما ذكرهم الشهرستانى (اليونسية) أصحاب يونس السمرى، زعم أن الإيمان هو المعرفة بالله، والخضوع له، وترك الاستكبار عليه، والمحبة بالقلب، فمن اجتمعت له هذه الخصال، فهو مؤمن، وما سوى المعرفة من الطاعة فليس من الإيمان، ولا يضر تركها حقيقة الإيمان ولا يعذب على ذلك إذا كان الإيمان خالصا، واليقين صادقًا.

والفرقة الثانية من فرق المرجئة (الغسانية) أصحاب غسان الكوفى، زعم أن الإيمان هو المعرفة بالله تعالى ورسوله، والإقرار بما أنزل الله وبما جاء به الرسول فى الجملة دون التفصيل، والإيمان يزيد ولا ينقص، وزعم أن قائلاً لو قال: أعلم أن الله حرم أكل الخنزير، ولا أدرى هل الخنزير الذى حرمه هذه الشاة أم غيرها، كان مؤمنا، ولو أعلم أن الله قد فرض الحج إلى الكعبة، غير أنى لا أدرى أين الكعبة، ولعلها بالهند، كان مؤمنا، ومقصوده أن أمثال هذه الاعتقادات أمور وراء الإيمان لا أنه شاك فى هذه الأمور[1].

والفرقة الثالثة هى (الثوبانية) أصحاب أبى ثوبان المرجئى، الذين زعموا أن الإيمان هو المعرفة والإقرار بالله تعالى، وبرسله عليهم السلام، وبكل ما لا يجوز فى العقل أن يفعله، وما جاز فى العقل تركه، فليس من الإيمان وأخرج العمل كله من الإيمان.

---

(١) الشهرستانى، الملل والنحل، ج١، ص١٤٤.

ونقل عن بشر بن غياث المريسى أنه قال: إن دخل أصحاب الكبائر النار فإنهم سيخرجون عنها بعد أن يعذبوا بذنوبهم، أما التخليد فيها فمحال وليس بعدل.

من أقوال المرجئة تحكم عليهم أنهم فرق اعتقادية بالدرجة الأولى، وأنهم انشغلوا بتعريف الإيمان والتمييز بينه وبين الكفر، وذهبوا إلى القول بأنه لا يحكم على أحد من المسلمين بالكفر مهما أذنب، وأن الذنب مهما عظم، لا يذهب بالإيمان، وأنه لا يسفك دم أحد من المسلمين إلا دفاعًا عن نفسه، وأنه إذا اشتبهت الأمور وكفرت كل طائفة اختها، فيما فعلت، أرجأنا أمرهم جميعًا إلى الله، يحكم بينهم يوم القيامة فيما كانوا فيه يختلفون، أما الجور البين، والعناد الواضح والأعمال الظاهرة، فنصدر أحكامنا عليها فى صراحة ونبين الخطأ فيها، وأن الخوارج أخطأوا إذ حكموا بتكفير على وعثمان، مع أنهما عبدان لله، لم يشركا به، وكان بينهما شغب لم يخرجهم عن الإيمان، فترك أمرهما لله[1].

نستطيع أن نقول بعد ذلك أن المرجئة قد تناولت قضايا عقائدية هامة؛ القضية الأولى كانت تدور حول الإيمان وصلته بعمل الإنسان، أى الصلة بين الإيمان والعمل وهل العمل ركن ضرورى من أركان الإيمان، والقضية الثانية تتناول هل يزيد الإيمان أم ينقص؟ وهل يتبعض؟.

فبالنسبة للقضية الأولى، نجد أن السمة التى تميز فكر المرجئة أنهم يجعلون الإيمان هو المعرفة والاعتقاد القلبى ويقللون من قيمة العمل، أى أن الإيمان عندهم ليس إلا التصديق بالقلب والقول باللسان، دون أن يكون للعمل أى دور فى اتصاف الإنسان به.

وقد نسب إلى بعضهم أنهم لم يشترطوا أيضًا التصديق بالقلب بل اكتفوا بالإقرار باللسان فقط، وعلى ذلك ذهبوا إلى القول بإيمان المنافقين، الذين كانوا على عهد رسول الله ﷺ مع اعترافهم بأنهم لم يؤمنوا بقلوبهم، ولذلك قال أن

(١) أحمد أمين، فجر الإسلام، ص٣٤٦.

الكفر المقابل للإيمان، يتحقق بالإنكار باللسان، وإن انعقد قلبه على الإقرار بكل الأصول. وهذا خلط من المرجئة، وتجاوز للنص، وتساهل فى العمل. لأن الإيمان هو تصديق بالقلب، وإقرار باللسان، وعمل بالأركان فماذا كانت المرجئة أرجأت الحكم على صاحب الكبيرة، وفرضت الحكم فيه إلى الله يوم القيامة، ما دام قد شهد أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله، فهم ليسوا إذن كفاراً ولا مشركين، بل هم مسلمون؛ ولذلك أرجئ أمرهم إلى الله الذى يعرف سرائر الناس ويحاسبهم عليها. وإذا نحن قبلنا منهم ذلك فلا نستطيع أن نقبل من بعض طوائفهم استهانتهم بالتصديق بالقلب أو الإقرار باللسان أو العمل بالأركان، لأن أى قول غير ذلك هو تحريف لحقيقة الإيمان وإنكار لأصوله.

أما القضية الثانية الخاصة بزيادة الإيمان ونقصانه، فيذهب أكثر المرجئة إلى القول بأن الإيمان لا يتبعض ولا يزيد ولا ينقص، ومن هؤلاء أصحاب ابن شمر وأكثر أصحاب يونس الذين قالوا إن الإيمان هو المعرفة بالله، والخضوع له والمحبة له بالقلب، والإقرار به وأنه ليس كمثله شيء، وكل ما قامت عليه حجة الأنبياء يجب الإقرار به، ومع ذلك يفصلون بين الإيمان والعمل، ويجعلون كلا واحداً فيقولون: إن كل خصلة من الخصال السابق ذكرها فى تحديد معنى الإيمان، لا تسمى إيماناً، وبعض إيمان، وإنما يجب أن تتجمع هذه الخصال حتى تسمى إيماناً.

ويذكر الإمام الأشعرى فى هذا الصدد، أن الإيمان يشبه البياض إذا كان فى دابة فكانوا يسمونها بلقاء والبعض أبلق، حتى يجتمع السواد مع البياض، فإذا اجتمعت فى دابة سميت بلقاء، ولذلك كانت هذه الخصال كلها إيماناً وترك كل خصلة منها كفراً، ولم يجعلوا الإيمان متبعضاً ولا محتملاً للزيادة والنقصان.

ومعنى ذلك أن من يعرف الله ولم يخضع له ولم يحبه، فهو ليس مؤمناً، لأن الإيمان كل لا يتجزأ أو لا يتبعض، وذهب الجهم بن صفوان وكان من المرجئة إلى القول بأن المؤمنين لا يتفاضلون فى الإيمان، ولا يوجد مؤمن أفضل من مؤمن

آخر. وقد نسبوا إلى أبى حنيفة قوله أن الإيمان لا يتبعض ولا يزيد ولا ينقص ولا يتفاضل الناس فيه، لأن الإيمان عنده المعرفة بالله والرسول والإقرار بما جاء به[1].

وهناك فرقة النجارية أتباع الحسين بن محمد النجار، وهى الفرقة الوحيدة من فرق المرجئة التى تخالف سائر الفرق فى مسألة زيادة الإيمان ونقصه تقول أن الإيمان يزيد ولكنه لا ينقص وأن المؤمن لا يزول اسم الإيمان عنه إلا بالكفر. وتذهب النجارية إلى القول بأن الناس يتفاضلون فى الإيمان فيكون بعضهم أعلم بالله وأكثر تصديقًا من البعض الآخر، وكذلك نجد من المرجئة أصحاب محمد بن شبيب الذين يخالفون سائر المرجئة فى قولهم، أن الإيمان يجوز أن ينقص، فالذى يؤمن بالله ولا يقر بالأنبياء فهو ناقص الإيمان، فهو مؤمن بإقراره بالله، كافر لجحوده الأنبياء[2].

ونستخلص من كل ما سبق أن المرجئة كانت مذهبًا اعتقاديًا لطائفتين: إحداهما متوقفة فى الحكم على صاحب الكبيرة وتترك أمره إلى الله، والثانية ترى أن عفو الله يسع كل شىء، وتحكم بأن الله يعفو عن كل الذنوب ما عدا الكفر، فلا يضر مع الإيمان معصية، كما لا تنفع مع الكفر طاعة[3]، ويستندون فى ذلك على قول الله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَاءُ ... ﴿٤٨﴾﴾ [النساء].

وقد قسم بعض المؤرخين للفرق المرجئة إلى قسمين:

القسم الأول: السنة، وهم الذين قرروا أن مرتكب الذنب يعذب بمقدار ما أذنب ولا يخلد فى النار، وقد يعفو الله عنه ويتغمده برحمته، فلا يعذب أصلاً، وذلك فضل الله يؤتيه من يشاء والله ذو الفضل العظيم، وفى هذا القسم يدخل أكثر الفقهاء والمحدثين.

---

(١) الأشعرى، مقالات إسلامية، ج١، ص٢١٩-٢٢١.

(٢) المرجع السابق، ج١، ص٢١٨.

(٣) محمد أبو زهرة، المذاهب الإسلامية، ص٢٠٤.

والقسم الثانى: مرجئة البدعة، وهؤلاء الذين يقولون لا يضر مع الإيمان معصية، كما لا ينفع مع الكفر طاعة، وهؤلاء هم الذين اختصوا باسم الإرجاء عند الأكثرين، وهم الذين يستحقون مقالة السوء من الجميع[1].

وهذا القول من المرجئة يتفق إلى حد كبير مع رأيهم فى الوعد والوعيد.

يذكر الأشعرى فى مقالاته أن المرجئة قد انقسموا فى الوعد والوعيد إلى سبع فرق، ذهبت معظمها إلى أن الوعد ليس فيه استثناء، أما الوعيد ففيه استثناء، والفرقة الخامسة تقول أنه ليس فى أهل الصلاة وعيد، وإنما الوعيد فى المشركين لقول الله تعالى: ﴿قُلْ يَا عِبَادِيَ الَّذِينَ أَسْرَفُوا عَلَىٰ أَنفُسِهِمْ لَا تَقْنَطُوا مِن رَّحْمَةِ اللَّهِ ... ﴿٥٣﴾﴾ [الزمر]، وقوله عز وجل: ﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا بِاللَّهِ وَرُسُلِهِ أُولَٰئِكَ هُمُ الصِّدِّيقُونَ ... ﴿١٩﴾﴾ [الحديد]، فالوعد من الله عندهم واجب للمؤمنين، والله عز وجل لا يخلف وعده، والعفو أولى بالله. وأضاف هؤلاء أنه لا ينفع مع الشرك عمل كما لا يضر مع الإيمان معصية، ولا يدخل النار أحد من أهل القبلة[2].

والفرقة السادسة كانت تذهب مذهبًا قريبًا من ذلك فتذكر أن الله يثيب من وعده ولكنه يعفو عمن توعده ولا يعذبه، وذلك يدل على كرم الله وعفوه، وعلى ذلك نرى أن بعض المرجئة فقط هم الذين يقولون أن أصحاب الكبائر لا يعذبون.

ويتصل الوعد والوعيد بصورة مباشرة عند المرجئة برأيهم فى الخلود فى النار، لقد اختلف المرجئة فى هذه المسألة يقول الأشعرى فى هذا الصدد (واختلفت المرجئة فى فجار أهل القبلة، هل يجوز أن يخلدهم الله فى النار إن أدخلهم فيها على خمسة أقاويل)[3].

ذهبت الفرقة الأولى من أصحاب بشر المريسى، وأنه محال أن يخلد الله الفجار من أهل القبلة فى النار لقول الله تعالى: ﴿فَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ ﴿٧﴾

(١) محمد أبو زهرة، المذاهب الإسلامية، ص٢٠٦.

(٢) الأشعرى: مقالات الإسلاميين، ج١، ص٢٢٨.

(٣) المرجع السابق، ج١، ص٢٢٩.

وَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُ ﴿٨﴾ [الزلزلة]، وأنهم يصيرون إلى الجنة إن أدخلهم الله النار لا محالة.

وقالت الفرقة الثانية من أصحاب أبى شمر ومحمد بن شبيب أنه جائز أن يدخلهم الله النار، وجائز أن يخلدهم فيها إن أدخلهم وجائز ألا يخلدهم.

وقالت الفرقة الثالثة، إن الله عز وجل يدخل النار قومًا من المسلمين إلا أنهم يخرجون بشفاعة رسول الله ﷺ ويصيرون إلى الجنة لا محالة.

وقالت الفرقة الرابعة من أصحاب غيلان الدمشقى، جائز أن يعذبهم الله وجائز أن يعفو عنهم، وجائز أن يخلدهم، فإن عذاب من ارتكب مثل ما ارتكبه، وكذلك إن خلده وإن عفا عن أحد عفا عن من كان مثله.

وقالت الفرقة الخامسة من المرجئة، جائز أن يعذبهم الله، وجائز ألا يعذبهم، وجائز أن يخلدهم ولا يخلدهم، وأن يعذب واحدًا ويعفو عمن كان مثله، كل ذلك لله عز وجل أن يفعله[1].

ويقول الأستاذ الدكتور أبو الوفا التفتازانى: ووفقًا لمبادئ المرجئة من عدم تكفير مرتكب الكبيرة، وإرجاء أمره لله يوم القيامة وقف الأمويون على اختلافهم موقف الرضا منهم، فالخلفاء من الأمويين، حتى من نسب إليه الفسق منهم، خلفاء شرعيون عندهم انعقدت لهم البيعة، فيجب طاعتهم إذ الإمام الذى يرتكب الكبائر لا يكفر، والصلاة خلفه جائزة[2]، ومن ثم فإن من الواجب على المسلمين أن يقروا لهم بالسلطان، وأن يرجئوا إلى يوم القيامة كل حكم أو إدانة على أخطائهم التى يمكن أن يكونوا قد ارتكبوها، فإن ما دون الشرك من الذنوب لا يكون مبررًا لأى شخص فى أن يخرج عليهم، ويتحلل من بيعتهم[3]. أى أن السياسة كانت تتبنى الفكر الإسلامى وترعى الفرق الإسلامية لتكون سندًا لها

(١) الأشعرى، مقالات الإسلاميين، ج٢، ص ٢٣٠.

(٢) الدكتور أبو الوفا التفتازانى، علم الكلام وبعض مشكلاته، ١٩٧٩م.

(3) Macdonald, Muslim Theology, P. 127.

وحماية لحكمها وتعضيداً، وليس الأمر بالعكس كما زعم المستشرقون، وقد نقد ابن تيمية إمام أهل السنة فكر المرجئة وأرجع خطأهم إلى عاملين:

١- ظنهم أن الإيمان في مرتبة واحدة حين قالوا أن إيمان الملائكة والأنبياء وأفسق الناس سواء، ويوضح ابن تيمية أن الإيمان الذى أوجبه الله يتباين تبايناً عظيماً، فيجب على الملائكة ما لا يجب على البشر، وكذلك الأنبياء يجب عليهم ما لا يجب على غيرهم، وليس المراد من ذلك العمل فحسب بل التصديق والإقرار كذلك.

٢- معظم المرجئة لم تفطن إلى تفاضل الناس فى الإتيان بالأعمال، فليس إيمان من أدى الواجبات كإيمان من أخل ببعضها، وليس إيمان السارق والزانى وشارب الخمر كإيمان غيرهم[1]، تمسكاً بقول الرسول ﷺ: «لا يزنى الزانى حين يزنى وهو مؤمن».

من ذلك كله ترى كيف انشغل المرجئة بأمور العقيدة الإسلامية، وإن كان بعضهم قد جانب الصواب وأخطأ فى مسائل عديدة، جعلتهم يستحقون الذم، إلا أن موقفهم السياسى كان حامياً لهم ولأفكارهم، ولذلك نجد اهتماماً من جانبهم بموضوع الإمامة وإن كانوا قد حاولوا أن يقيموا فكرهم السياسى على أساس عقائدى، فلم يبطل المرجئة إمامة الإمام الذى يرتكب الكبيرة، ما دامت البيعة قد انعقدت له فلا يجب الخروج عليه كما سبق أن بينا، وإن كان يرجأ الحكم عليه لما اقترفه من الذنوب إلى يوم القيامة، وهم بذلك يختلفون مع الخوارج الذين كفروا مثل هذا الإمام، وأوجبوا الخروج عليه وعزله أو قتله.

ولكن هل أوجب المرجئة الإمامة؟

يجيب ابن حزم على ذلك فى كتابه «الفصل» فيقول: (إن جميع المرجئة قد أجمعوا هم وغيرهم من الفرق الإسلامية، كأهل السنة والشيعة، وجميع الخوارج

---

(١) ابن تيمية، الفرقان بين الحق والباطل، ص٣٩.

باستثناء النجدات على وجوب الإمامة، وعلى أن الأمة واجب عليها الانقياد لإمام عادل يقيم فيهم أحكام الدين ويسوسهم بأحكام الشريعة التى جاء بها الرسول ﷺ[1]. أى أن المفكرين المسلمين اهتموا بمسائل الإمامة أو السياسة، لأنها تنظم حياة المسلمين وتحقق أمنهم وسعادتهم.

حقا إن التفكير الواعى المدرك لحقيقة الأمور يتبين أن السياسة تلعب دورًا هامًا فى حياة الشعوب، بل وأن شخصية الإمام أو الحاكم لها خطرها فى قيادة الأمة، وعلى ذلك اهتمت الفرقة الإسلامية بمسألة الإمامة أو الخلافة، وكانت فرقة الشيعة أو المذهب الشيعى من أقدم المذاهب الإسلامية اهتمامًا بهذا الموضوع، وعلى ذلك يمكن أن نقول إن السياسة كانت الحجر الأساسى فى الفكر الشيعى كما كان لها جانب عقائدى تقوم عليه.

لقد ظهرت الشيعة، بعد وفاة الرسول عليه الصلاة والسلام وتولى أبو بكر الخلافة. وقد رأى الشيعة أن عليا أولى بالخلافة من أبى بكر، وأن رسول الله قد نص على ولاية علىّ للأمر من بعده، وقد ذكر ابن خلدون فى هذا الصدد أن الإمامة ليست من مصالح العامة التى تفوض إلى نظر الأمة وبتعيين فيها بتعيينهم، بل هى ركن الدين وقاعدة الإسلام، ولا يجوز لنبى إغفالها، وتفويضها إلى الأمة، بل يجب عليه تعيين الإمام لها، ويكون معصومًا من الكبائر والصغائر[2].

فابن خلدون يرى أن مسألة الإمامة أو الخلافة من الأهمية بمكان لدرجة أنه أوجب على النبى أن يختار خليفته من بعده ليقود الأمة إلى بر الأمان، ولكن الرسول عليه الصلاة والسلام لم يختر خليفته من بعده، والثابت عنه أنه ترك الأمر للأمة الإسلامية لأنه أعلم من ابن خلدون بأن المسلمين قادرون على أن يختاروا خليفتهم بحرية تامة حتى يتعودوا على هذا الاختيار، فإذا اختار النبى خليفة من بعده فما موقف هذا الخليفة هل سيختار هو الآخر خليفته من بعده، أم سيتركها

---

(١) ابن حزم، الفصل، ج٤، ص٨٧.

(٢) ابن خلدون، المقدمة، ص١٣٨.

للناس لكى يختاروا وهكذا، فكان لابد للرسول أن يترك الأمر للناس لكى يتعودوا على الاختيار، وخاصة أن صحابته جميعًا سواء فى الفضل، فالجميع يصلحون لقيادة الأمة. لأنهم أقرب الناس إليه وتعلموا على يديه، وقد تحقق ذلك بالفعل بعد وفاة الرسول ﷺ، وسرعة انتهاء الخلاف حول الإمامة باختيار أبى بكر خليفة من بعد الرسول عليه الصلاة والسلام، واستمرت خلافته على أحسن ما يكون ولكن هؤلاء الذين تشيعوا لعلى منذ البداية وذهبوا إلى القول بأن عليًا أولى بالخلافة من أبى بكر، لأنه ابن عم الرسول عليه الصلاة والسلام وزوج ابنته السيدة فاطمة الزهراء، وأن أهل بيته هم أولى الناس أن يخلفوه، ويرى الشيخ محمد أبو زهرة رحمه الله أن هؤلاء المتشيعين لعلىّ إنما تأثروا بالأفكار الفارسية حول الملك ووراثته، والتشابه بين مذهبهم ونظام الملك الفارسى واضح، ويزكى هذا أن أكثر أهل فارس إلى الآن من الشيعة، وأن الشيعة الأولين كانوا من فارس[1]، لذلك ذهب هؤلاء الشيعة إلى القول بأن عليا أولى الناس بالإمامة بعد الرسول، ثم نشأت فكرة الوصى، ولُقِّب علىّ بالوصى لأنهم يرون ان النبى ﷺ قد أوصى لعلىّ بالخلافة من بعده، ويؤكدون فكرتهم بأن الرسول عليه الصلاة والسلام، حين نزلت عليه الآية القرآنية التى تقول: ﴿وَأَنذِرْ عَشِيرَتَكَ الْأَقْرَبِينَ (٢١٤)﴾ [الشعراء]. جمع أهل بيته وعشيرته من بنى عبد المطلب للإنذار وكانوا أربعين رجلاً. فقال لهم: من يؤازرنى على هذا الأمر، يكن أخى ووصيى وخليفتى من بعدى، فقام إليه على بن أبى طالب وكان أصغرهم، فقال: أنا أوازرك يا رسول الله. فقال له النبى: اجلس، فأنت أخى ووصيى وخليفتى من بعدى[2]. ولقد أورد الشهرستانى هذه الرواية ليثبت دليل الشيعة فى قولهم أن الرسول قد نص على وصيته وخليفته من بعده[3].

---

(١) الشيخ محمد أبو زهرة، المذاهب الإسلامية، ص٦٠-٦١.

(٢) حديث الإنذار.

(٣) الشهرستانى، الملل والنحل، ج١، ص١٦٣.

وكذلك يعمد الشيعة إلى بعض الآيات القرآنية، لكى يستشهدوا بها على صحة ولاية على بن أبى طالب بعد الرسول مثل قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَالَّذِينَ آمَنُوا الَّذِينَ يُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَهُمْ رَاكِعُونَ ﴿٥٥﴾﴾ [المائدة]. فقد ذكر علماء الشيعة ومفسروهم أن هذه الآية نزلت فى على بن أبى طالب لأنه تصدق على سائل بالمسجد وهو راكع فى صلاة الظهر. ويحتجزون بهذه الآية على أن الولاية والتصرف والإمامة تكون لعلىّ. وكذلك عمد الشيعة إلى قوله تعالى: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا ... ﴿٣﴾﴾ [المائدة]. فقالوا إنها جاءت يوم غدير خم التى دعا فيها النبى ﷺ إلى إمامة على ابن أبى طالب فى الصلاة، وأن الرسول ﷺ قد قال عقب نزولها: «الله أكبر على إكمال الدين وإتمام النعمة ورضا الرب برسالتى وبالولاية لعلى من بعدى».

وقد رفض أهل السنة هذا القول من الشيعة وذهبوا إلى أن هذه الآية نزلت عشية عرفة فى يوم جمعة، ويوم عرفة كان قبل يوم الغدير بسبعة أيام. ويقولون أنه ليس فى الآية دلالة على إمامة على بوجه من الوجوه[1]. ولكن الشيعة يعمدون إلى بعض آيات الله ويفسرونها بما يتفق ومذهبهم فى الإمامة كتفسيرهم لقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الرَّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ وَإِن لَّمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُ...﴿٦٧﴾﴾ [المائدة]، ادعى الشيعة أن هذه الآية صريحة فى إمامة علىّ لأن النبى ﷺ فى غدير خم قال: (من كنت مولاه فعلى مولاه، اللهم وال من ولاه وعاد من عاداه، وانصر من نصره وأخذل من خذله، وأدر الحق معه حيث دار، ألا هل بلغت... قالها ثلاثًا)[2]. وكذلك يتخذون من قول رسول الله ﷺ (أقضاكم على) على أنه ينص على إمامة على لقول الله تعالى: ﴿أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنكُمْ ... ﴿٥٩﴾﴾ [النساء]، بأن أولى الأمر هم القضاة والحكام، وذهبوا إلى أن الحكم فى النزاع يوم السقيفة كان عليها نفسه.

---

(١) الدكتور يحيى هويدى، دراسات فى علم الكلام، ص٨٦.

(٢) الشهرستانى، الملل والنحل، ج١، ص١٦٣.

يزعم أن أهل السنة والشيعة لا يختلفون في ذكر فضائل الإمام علي كرم الله وجهه، فهو أفضل أهل البيت بعد الرسول، وقد ثبت عن النبي ﷺ أنه أدار كساءه على عليّ وفاطمة والحسن والحسين، وقال: «اللهم هؤلاء أهل بيتي فأذهب الرجس عنهم وطهرهم تطهيراً»[1].

وقد ذكر عن النبي ﷺ قوله: «أنا مدينة العلم وعلي بابها».

ومن هنا يرى أهل الشيعة في ذلك تفضيلاً لعلي وإضفاء قداسة خاصة عليه، حتى أنهم زعموا أنه كان لعلي مصحف خاص فيه علم ما كان وما هو كائن وما سيكون، ثم بدأ الشيعة يغالون في حقيقة علي، فبعد أن كانت المسألة سياسية وهي أفضلية علي للخلافة بعد الرسول ﷺ بدأت تأخذ شكل المغالاة بين كونه وصيا ووليا وإماما ومهديا، بل زعموا أنه إله، والسبب في ذلك كله يرجع إلى عبد الله بن سبأ اليهودي الذي أظهر الإسلام وفي قلبه حقد عليه، لذلك أحدث آراء غريبة مختلقة في عثمان ونادى بعزله وتولية علي بن أبي طالب، وكان أول من قال بأن لكل نبي وصيا، وأن عليا كان وصيا للنبي ﷺ، وبما أن النبي ﷺ خاتم الأنبياء، فإن عليا خاتم الأوصياء[2].

ويعرض الشهرستاني لفرق الشيعة بقوله: (الشيعة هم الذين شايعوا عليا على الخصوص، وقالوا بإمامته وخلافته نصا ووصاية، إما جليا، وإما خفيا، واعتقدوا أن الإمامة لا تخرج من أولاده)[3].

ومن هنا ظهر المذهب الشيعي العقائدي الذي ينظر للإمام على أنه يقوم بمهمة دينية، مفوضًا، من قبل الله، وذلك تمامًا مثل المهمة التي يقوم بها الرسول ﷺ، فليست الأمة هي التي تفوض إليه القيام بهذه المهمة، كما تعتقد جميع الفرق الإسلامية الأخرى، بل ترى الشيعة أن الله هو الذي يختار الإمام ويستودعه ما

---

(١) ابن تيمية، مجموع الفتاوى، ج١، ص ٢٢

(٢) محمد أبو زهرة، المذاهب الإسلامية، ص٤٧

(٣) الشهرستاني، الملل والنحل، ج١، ص١٠٣.

أوحى به إلى الرسول، فالحقيقة الموحى بها هى وديعة مقدسة، سلمت أولا إلى الرسول، وكلف بأن ينطق بها، ويدعو إليها الناس، فهذه الوديعة لا تصبح فى أى حال من الأحوال، ملكًا عامًا للأمة، بل يلزمها حارس، ولا تسند حراستها إلى من يشاء، بل على صاحب الوديعة، أعنى الله، أن يعين لها الحارس، فالإمام يعين من قبل الله، ولا ينتخب من قبل الأمة. وتستند الشيعة فى رأيها هذا إلى الآية الكريمة: ﴿وَرَبُّكَ يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ وَيَخْتَارُ مَا كَانَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ ... ﴿٦٨﴾﴾ [القصص]، أى أن الله هو الذى يختار الإمام الذى يجده أفضل، فنزلت هذه الآية: ﴿يَا أَيُّهَا الرَّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ وَإِن لَّمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُ ... ﴿٦٧﴾﴾ [المائدة].

وتضيف الشيعة أن الرسول ﷺ تردد فى أن يعلن اختياره لعلى، ولكن بعد أن نزلت هذه الآية قال فى خطبة الوداع فى غدير خم: «من كنت مولاه فهذا علىّ مولاه»، وعلى ذلك الأساس يبررون تشيعهم لعلى وللإمامة.

وفى رأى الشيعة أن الإمام الذى اختاره الله هو أفضل البشر، وأنه حارس للوديعة التى أودعها إياه؛ لذلك كان الإمام معصومًا لأنه المحافظ على الشريعة، وإلا فما الضمان على أن الشريعة بين أيد أمينة. وتسلم جميع فرق الشيعة بهذين المبدأين: مبدأ أن الإمامة حق إلهى، وأن الإمام معصوم، ولكنهم لا يتفقون جميعًا على شخص الإمام بعد الإمام علىّ. وإن كانت تسلم بأن الإمامة وراثية فى سلالة علىّ وجميع فرقهم تقول بإمامة على وولديه الحسن والحسين، ولكن ظهرت فرقة تقول أن الإمامة بعد الحسين من حق محمد ابن الحنفية بن على من زوجته الثانية خولة من قبيلة بنى حنيفة، وهذه الفرقة معروفة باسم الكيسانية، نسبة إلى كيسان، وهو أول من دافع عن هذا الحق لمحمد ابن الحنفية، ولكن معظم الشيعة، وهم المشهورون باسم الشيعة الإمامية يقولون أن الإمامة من حق سلالة الحسين.

ثم ظهر اختلاف آخر بين الشيعة الإمامية حول شخص الإمام السابع (ابتداء من على): قال بعضهم أنه موسى الكاظم (المتوفى ١٨٣هـ) وقال البعض الآخر أنه إسماعيل، وكل منهما من نسل الحسين.

والقائلون بإمامة الكاظم يعتقدون أن الإمامة استمرت فى سلالته حتى محمد المهدى، الذى اختفى أو غاب عيبته الصغرى، عام ٢٦٠هـ ولما كان عدد الأئمة، من على إلى محمد المهدى، هو إثنا عشر إمامًا، فقد عرفت هذه الفرقة بالشيعة الإمامية الإثنا عشرية. أما القائلون بإمامة إسماعيل بعد موسى الكاظم فهم الشيعة الإسماعيلية السبعية، إذ إن إسماعيل هذا هو سابع الأئمة، ابتداء من على بن أبى طالب.

وهكذا كانت الكيسانية، والإمامية الإثنا عشرية، والإسماعيلية أهم فرق الشيعة، إلى جانب فرق أخرى شيعية بلغ عددها عشرين فرقة تختلف على شخص الإمام بعد الحسين بن على.

ويعتقد الشيعة المتطرفون بأفكار غريبة منها قولهم:

١- بالرجعة وقد قال بها عبد الله بن سبأ فى موت على بن أبى طالب فزعم أنه لم يمت وأنه سيرجع إلى الدنيا قبل يوم القيامة فيملأ الأرض عدلاً، كما ملئت الدنيا ظلمًا.

٢- وزعم كذلك معراج على الروحى فقال أن عليا لم يقتل وإنما المقتول كان شيطانًا وأن عليا صعد إلى السماء كما صعد عيسى ابن مريم.

٣- ثم زاد ذلك فقال بتناسخ الجزء الإلهى فى على والأئمة من بعده، أى أنهم نادوا بفكرة الحلول، أى حلول اللاهوت (أى الله) فى (الناسوت) أى علىّ وانتقلت أفكار قريبة من هذه إلى الكيسانية التى زعمت أن محمد ابن الحنفية لم يمت بل إنه مخفى أى مستور فى جبل رضوى بالقرب من المدينة، وعنده عين من الماء وعين من العسل، يتناول منهما، وعنده أسد ونمر يحفظانه من الأعداء، إلى أن يؤذن له فى الخروج وهو المهدى المنتظر، أما الإثنا عشرية، فيقولون أن محمد المهدى غاب عام ٢٦٠هـ دون أن يعين خلفًا شرعيًا له، ولكن هذا لا يعنى أنه لا يوجد إمام فى العالم، بل بالعكس أن الشيعة الإثنى عشرية تنتظر رجعته، أى أن الرجعة من صميم عقائد الشيعة.

٤- وكذلك التقية مبدأ شيعى تقرر على يد محمد ابن الحنفية الذى كان واسع العلم، يكره الحرب والفتن، عاش متنقلاً بين مكة والمدينة، وفى المدينة يبايع يزيد بن معاوية لولاية العهد فى حياة أبيه، وذلك نزولاً على مبدأ التقية أى حتى يتقى شره.

٥- وكذلك ظهر المبدأ فى عهد ابن الحنفية فقد جوزت الشيعة المبدأ على الله وهو يعنى أن يظهر الله صوابا على خلاف ما أراد أو حكم، والمبدأ فى الأمر هو أن يأمر الله بشىء ثم يأمر بعده بخلاف ذلك، وهم يستندون فى ذلك على قول الله تعالى: ﴿يَمْحُو اللَّهُ مَا يَشَاءُ وَيُثْبِتُ وَعِندَهُ أُمُّ الْكِتَابِ ﴿٣٩﴾﴾ [الرعد]. أى أن من الجائز أن يغير الله أمره.

٦- ثم كانت فكرة العلم السرى للأمة وزعم الشيعة أن ابن الحنفية كان مستودعًا لعلم الإمام حتى سلم الأمانة إلى أهلها، وما فارق الدنيا حتى أقرها فى مستقرها، وأنه كان يعرف الأسرار بجملتها من علم التأويل والبالى وعلم الآفاق والأنفس[1].

وكانت هذه هى بداية لفكرة الإمام المستقر، والإمام المستودع، التى ستظهر بعد ذلك لدى الشيعة الغلاة المتأخرين ثم لدى الإسماعيلية[2].

وقد أوضح الشهرستانى حقيقة هؤلاء المغالين فى أفكارهم من الشيعة فقال عنهم: «الغالية هم الذين غلوا فى حق أئمتهم، حتى أخرجوهم من حدود الخليفة، وحكموا فيهم بأحكام الإلهية، فربما شبهوا واحداً من الأئمة بالآلهة، وربما شبهوا الإله بالخلق، وهم على طرفى الغلو والتقصير فيه، ويرجع الشهرستانى الغلو إلى مصادره الأساسية فيقول، وإنما نشأت تشبيهاتهم من مذاهب الحلولية، ومذاهب التناسخ، ومذاهب اليهود والنصارى، إذ اليهود شبهت الخالق بالخلق، فسرت هذه المتشبهات فى أذهان الشيعة الغلاة، حتى حكمت بأحكام

(١) الشهرستانى، ج١، ص١٤١.

(٢) المرجع السابق، ص١٤٦، وما بعدها.

الإلهيـة فى حق بعض الأئمة، وهذه المغـالاة من جانب الشيـعة فى عقـيدتهم فى الإمام، إنما هى تصـوير خاطئ لحقـيقة الإمـام ووظيفتـه دخلت عليهم من جـهة الفـرس، الذين كـانوا ينظرون إلى ملوكـهم بالاحـترام الـشديد، ويقـدسـونهم، ويعدونهم أسمى من سائر البشر، وهذا لا يتفق مع أصـول العقيدة الصحيحة التى ترى الإمام بشرا فاضلا وظيفته إقامـة العدل وحفظ العقيدة، وتحقيق الأمن والأمان لجميع أفراد الأمة. ولكن تصورهم للإمام على أنه وصى أو ولى أو مهدى أو إله، إنما يهدم العقـيدة الإسلاميـة الصحيحة، ويجـعلهم يبتعدون كـثيراً عن الدين فى قولهم بغيبة الإمام وبعودة المهـدى المنتظر، وللأسف ما زالت بقايا هذه الاعتقادات موجـودة للآن فى بقاع كثـيرة من العالـم الإسلامى فى العراق وإيران والقـوقاز، وسوريا ولبنان والكويت والبحرين واليمن وأيضاً فى باكستان والهند.

هكذا، رأينا كيف بدأ التشـيع بفكرة سياسية تخص الخلافـة الإسلامية، إلا أنها تطورت إلى مـذاهب فلسفـية شديدة التـعقيـد، منها مـذهب كلامى بحت، وأحيـانًا مذهب غنوصى فلسفى، وأحـيانًا تصوف وزهد، وكـذلك مذهب باطنى متزندق. ولعل فى ذلك كله ردًا على من قصر نشأة الفـرق الإسلامية على أسباب سياسية، فهذه الفرقة الشيعـية على الرغم من أن نشأتها كانت سياسية إلى أنها لم تتوقف عن النـظر العقلى والبحث الفـلسفى فى أدق المسائل العـقائدية والكلامـية والنظريات الفلسفية، وكلمة أخيرة نقولها، فإن المذهب السياسى الشيعى لم يعد له أثر فى التاريخ، لكن المذهب العقائدى الفلسـفى هو الذى ما زال باقيًا حتى الآن، يعمل عمله فى بعض المذاهب الحديثة مثل البابية والبهائية، فمن المعروف أن البابية نشأت فى مناطق تدين بالمذهب الشـيعى، وبالذات الإمامية الإثنـا عشرية، وعناية الشيعـة بمسألة المهدى تشكل عقـيدة أساسيـة فى البابية، حيث ادعى زعـيمهم أنه الباب للمهدى المنتظر، وأنه محل لظهور جمـيع الأنبياء، حيث إن موسى وعيسى اتخذا من شخصية البـاب سبيلاً إلى العودة للدنيا، كما نجد فى شخـصية غيرهما من الأنبياء والسابقين، أى أنه يزعم أن الله جعله الممـثل الشخصى والمظهر الأكمل

لجميع الأنبياء بل زاد على ذلك زعمه أنه مظهر الله فى كل شىء، وأن له السيطرة والسلطان على العالمين وهو الممثل للأولين والآخرين، وهو الظاهر والباطن، وأن كل الأديان تتجمع فى دينه، وأن جميع الكتب السماوية السابقة على «البيان»[1]، ولا قيمة لها إذا قورنت به، ومن ذلك يظهر أن البابية وامتدادها البهائية من التيارات الباطنية، هى أثر من آثار الفرق الشيعية، ولا يسعنا إلا أن نقول عنهم كما قال الله تعالى: ﴿وَلَقَدْ ذَرَأْنَا لِجَهَنَّمَ كَثِيراً مِّنَ الْجِنِّ وَالإِنسِ لَهُمْ قُلُوبٌ لاَّ يَفْقَهُونَ بِهَا وَلَهُمْ أَعْيُنٌ لاَّ يُبْصِرُونَ بِهَا وَلَهُمْ آذَانٌ لاَّ يَسْمَعُونَ بِهَا أُوْلَئِكَ كَالأَنْعَامِ بَلْ هُمْ أَضَلُّ أُوْلَئِكَ هُمُ الْغَافِلُونَ (١٧٩)﴾ [الأعراف].

(١) البيان هو الكتاب لعقيدتهم.